اقتصاد

تفاقم أزمة الكهرباء في العراق

بغداد ـ **براء الشمري**

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، أمس السبت، أن التراجع الحاد في تزويد المناطق السكنية بالتيار الكهربائي خلال الأيام الماضية يعود إلى إطفاء خطوط نقل الطاقة الإيرانية، فضلا عن انخفاض كمية الغاز المستورد.

وقالت الوزارة في بيان لها بعد يومين من تراجع حاد في معدلات تجهيز الكهرباء للمدن العراقية، بما فيها العاصمة بغداد، إنها «فقدت 7600 ميغاواط من إنتاج الطاقة»، مشيرة إلى أن «منظومة الطاقة الكهربائية لا تزال متأثرة بشكل كبير بفعل انحسار إطلاقات الغاز المورد وتخفيض معدلاته إلى 8,5 ملايين متر مكعب يومياً من أصل 50 مليوناً، وكذلك إطفاء الخطوط الإيرانية الناقلة الطاقة إلى العراق ما أدى إلى خسارة 1100 ميغاواط».

ولفتت إلى أنه جرى، أمس، تخفيض 50% من الغاز الوطني من طاقة حقول الزبير الشمالية والجنوبية بسبب سوء الأحوال الجوية، وبذلك، تصبح القدرة المفقودة بسبب انخفاض ضغط الغاز حوالي 6500 ميغاواط».

وتابعت أن «القدرة المفقودة من الخطوط الإيرانية بحدود 1100 ميغاواط، وهو ما يلقي بظلاله على تراجع ساعات تجهيز الكهرباء». ويوم الخميس الماضي، قطعت إيران خطين للكهرباء كانا يزودان محافظة ديالى شرقي البلاد. إذ جرى قطع خط «خانقين- سربيل» بطاقة 150 ميغاواط، و«ديالى-ميرساد» بطاقة 400 ميغاواط، ما تسبب بانخفاض إمدادات الكهرباء في المحافظة بنسبة 70%. ونقلت وسائل إعلام عراقية، عن مسؤولين محليين في ديالى قولهم، إن المحافظة تعتمد حاليا على نحو 300 ميغاواط من المنظومة الوطنية، في حين أن حاجتها الفعلية هي 800 ميغاواط.

وواجه العراق، خلال الصيف الماضي، أزمات كبيرة بتوفير الطاقة الكهربائية، بسبب عدم التزام الجانب الإيراني بتصدير كميات الغاز المتعاقد عليها مع العراق لتشغيل محطاته الكهربائية، إذ تم قطعها وتقليل كمياتها المصدرة إلى العراق عدة مرات، ما أحرج الحكومة العراقية وتسبب بموجة تظاهرات وغضب شعبي في عدد من المحافظات.

وتراجعت بشكل لافت ساعات تزويد الكهرباء في العراق خلال الأيام الأخيرة، ما تسبب بموجة رفض شعبية واسعة لانقطاع التيار الكهربائي في فصل الشتاء، الذي يقل فيه الطلب على الكهرباء بالأساس.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، كشفت وزارة الكهرباء العراقية عن وجود خطة للبدء بإنتاج الطاقة المتجددة التي تتولد من الطاقة الشمسية والرياح، مبينة أن طموحها هو الوصول إلى إنتاج أكثر من 7 آلاف ميغاواط من الطاقة المتجددة، وذلك في إطار مساع حكومية لمواجهة أزمة الكهرباء الخانقة وحل مشكلة انقطاع الكهرباء المتكرر. وقال المتحدث باسم الوزارة، أحمد موسى، إن الوزارة لديها العديد من عقود الطاقة المتجددة، ومنها عقود مع شركة «باور جاينه» الصينية. والطاقة المتجددة هي التي يمكن توليدها من المصادر الطبيعية مثل ضوء الشمس والرياح والمياه والأمطار وحرارة جوف الأرض، تضاف إلى ذلك طاقة الكتل الحيوية. ويعد العراق من البلدان غير الرائدة في هذا المجال رغم توفر الظروف المناسبة لإنتاج الطاقة المتجددة.

(Getty)

صادرات القهوة الإثيوبية تقفز 90%

أظهرت بيانات رسمية أنّ إثيوبيا صدرت 148,9 ألف طن من القهوة خلال الأشهر الستة الممتدة حتى الثامن من يناير/كانون الثاني الجاري، بارتفاع بلغت نسبته 90% على أساس سنوي. ونقلت الإذاعة الإثيوبية، عن هيئة القهوة والشاي الإثيوبية، أنّ صادرات القهوة خلال الفترة المذكورة حققت عائدات 578 مليون دولار، بزيادة بلغت نسبتها 20% عن المتوقع. وتبدأ السنة المالية الإثيوبية في 8 يوليو/تموز. وكانت ألمانيا المستورد الرئيسي لحبوب القهوة، تليها السعودية فاليابان، وفقاً لما نقلت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية عن الإذاعة الإثيوبية. وشهدت العاصمة أديس أبابا، في يوليو/تموز الماضي، حفلاً اقتصادياً لأجود أنواع القهوة الإثيوبية، أقامه «تحالف القهوة العالمي للجودة» بالتعاون مع هيئة القهوة والشاي الإثيوبية.

أخبار

الصين ترفع إنتاج الغاز

ارتفع إنتاج الصين من الغاز الطبيعي بنسبة 8,2% على أساس سنوي خلال العام الماضي، وفقاً لبيانات أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء. وأوضحت الهيئة، وفق وكالة شينخوا، أنّه في العام الماضي بلغ إنتاج الصين من الغاز الطبيعي 205,3 مليارات متر مكعب.

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول وحده، زاد إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي بنسبة 2,3% على أساس سنوي، ليصل إلى 19,2 مليار متر مكعب. وأوضحت البيانات أن واردات البلاد من الغاز الطبيعي ارتفعت بنسبة 19,9% على أساس سنوي خلال العام الماضي، مسجلة 121,36 مليون طن (طن الغاز يعادل 227,79 متراً مكعباً).

لبنان يستأنف مفاوضات الاقتراض

يستأنف لبنان، غداً الاثنين، المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، بغية التوصل إلى اتفاق على برنامج إصلاح اقتصادي، يرافقه قرض بقيمة 4 مليارات دولار. وقال وزير الاقتصاد، أمين سلام، في مقابلة مع وكالة الأناضول، نُشرت أمس، إنّ «المفاوضات ستنطلق بعدما تم الانتهاء من مباحثات تحضيرية حول الأرقام التي طلبها صندوق النقد الدولي، بشأن حجم الخسائر في القطاعين المالي والمصرفي، أو ما يسمى الفجوة المالية».

وعن حجم الخسائر، لفت سلام، وهو أحد أعضاء الهيئة الحكومية المفاوضة، إلى أنّها «تقدر بنحو 69 مليار دولار، وفقاً لرئيس الهيئة، نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي». وبدأ لبنان مناقشات مع صندوق النقد الدولي حول برنامج مساعدات في مايو/ أيار 2020، لكنّها توقفت في أغسطس/ آب من ذات العام، قبل أن تنطلق من جديد مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2021، بعد تشكيل حكومة جديدة برئاسة نجيب ميقاتي.

وفد تجاري مصري في تركيا

بحث نائبا وزير التجارة التركي، مصطفى توزجوز ورضا تونا توراغاي، مع وفد برئاسة إبراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية في مصر، العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وذكرت وزارة التجارة التركية في بيان السبت أنّ اللقاء جرى في مقر الوزارة بأنقرة وحضره أيضاً رئيس اتحاد الغرف والبورصات في تركيا، رفعت هصارجيكلي أوغلو. وأوضح البيان، وفق وكالة الأناضول، أنّ اللقاء تناول العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وتركيا والتطلعات المتبادلة والخطوات التي يمكن اتخاذها. وأكد الجانبان أنّ زيادة الحوار بين رجال الأعمال الأتراك والمصريين ستسهم في زيادة رخاء الشعبين من خلال المساهمة الإيجابية في العلاقات التجارية والاقتصادية.

نمو القروض العقارية في قطر

الدوحة ـ **العربي الجديد**

كشف تقرير عقاري، عن نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك إلى قطاعي العقارات والمقاولات في القطاع الخاص في قطر، بنحو 13,6 مليار ريال (3,7 مليارات دولار) خلال عام 2021، مقارنة بالعام السابق عليه، لتصل إلى معدل تراكمي قدره 202,7 مليار ريال.

وذكر التقرير الصادر عن شركة «الأصمخ للمشاريع العقارية»، أمس السبت، أن التشريعات المحفزة ساهمت بشكل لافت في تنويع بيئة الأعمال في الدولة الغنية بالغاز، الأمر الذي سيعزز من نمو حجم أعمال الشركات العقارية التي ترتبط بكل مرافق القطاعات الاقتصادية.

وسمحت الحكومة القطرية أخيراً، بزيادة نسبة تملّك غير القطريين في رأس مال 4 بنوك قطرية، لتصل إلى 100%، بموجب قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.

وسبق ذلك، تحديد 25 منطقة يجوز لغير القطريين التملك والانتفاع في العقارات ضمنها، مع تسهيل إجراءات منح الإقامة دون مستقدم لمالك العقار الذي لا تقل قيمته عن 200 ألف دولار، كما يحصل مالك العقار الذي لا تقل قيمته عن مليون دولار على مزايا الإقامة الدائمة التي تشمل الصحة والتعليم والاستثمار في بعض الأنشطة التجارية.

وأشار التقرير إلى أنّ المشاريع التنموية وكذلك المرتبطة باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم «مونديال 2022» ستؤدي إلى تطوير مزيد من الشراكات والفرص الاستثمارية والتجارية بين الشركات القطرية والمستثمرين الإقليميين والعالميين، بدءاً من العقارات، مروراً بالخدمات والتمويل، وصولاً إلى التجزئة والسياحة والمرافق الأخرى. وكانت قيم التداولات العقارية المسجلة قد بلغت نحو 25,37 مليار ريال العام الماضي، بانخفاض نسبته 18% عن 2020، وفقاً للتقرير السنوي الصادر أخيراً عن شركة «يوتوبيا» للعقارات.

وقابل التراجع في قيم التداولات، ارتفاع سنوي بنسبة 5% على صعيد الصفقات المنفذة التي بلغت 5374 صفقة في 2021، مقارنة بـ 5117 صفقة خلال العام السابق عليه. وشهد متوسط قيم الصفقات تراجعاً إلى مستوى 4,72 ملايين ريال للصفقة الواحدة، وهو أدنى مستوى مسجل خلال أكثر من 8 سنوات.

هال وناس

الوقود في تونس

الأسر تترقب زيادة الأسعار... والسلطات تخشى الشارع

بدأت السلطات التونسية في تهيئة الأرضية لزيادة اسعار الوقود، ضمن خطة لإلغاء الدعم تدريجياً، وسط مخاوف من رد فعل الشارع، لا سيما مع التأزم المعيشي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يترقب التونسيون أول تعديل في سعر المحروقات للعام الجاري 2022، بعدما أعلنت الحكومة اعتزامها زيادة الأسعار في إطار ما وصفته بإصلاح منظومة الدعم، بهدف توفير أكثر من 1,6 مليار دينار (557,5 مليون دولار) من دعم الطاقة.

ومن المقرر أن تعقد لجنة التعديل الآلي لأسعار المحروقات اجتماعها قبل نهاية يناير/ كانون الثاني الجاري من أجل تحديد أسعار الوقود، التي قالت وزيرة المالية سهام البوغديري، في تصريحات صحافية، نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إنّها ستتراوح ما بين 3% و5%.

وبدأت السلطات التونسية في تهيئة الأرضية للإعلان عن زيادات الأسعار، عبر سلسلة من اللقاءات بين مسؤولين في الدولة والمنظمات المدنية الكبرى من أجل احتواء الغضب الشعبي وسخط المهنيين الذين ستتضرر أعمالهم من زيادات كلفة الإنتاج المترتبة على ارتفاع أسعار الطاقة وقبل نحو أسبوع، التقى الرئيس قيس سعيد مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، في اجتماع دام أكثر من 3 ساعات، أعقبه لقاء آخر جمع وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي برئيس منظمة رجال الأعمال سمير ماجول. كذلك، طلب الرئيس قيس سعيد من وزير الشؤون الاجتماعية العمل على مزيد من العناية بالطبقات الهشة، وهي مؤشرات قال عنها خبراء اقتصاد إنّها تستهدف «التمهيد لزيادة المحروقات التي تأخرت لأسباب سياسية» وفق تقديرهم.

وتستهدف الحكومة وفق الخطة الاقتصادية للفترة بين 2022 و2026 إلغاء دعم الطاقة تدريجياً عبر زيادة أسعار المحروقات (المنتجات البترولية) والكهرباء والغاز، للاستهلاكين الصناعي والأسري، وذلك من خلال آلية التعديل الآلي لأسعار المنتجات البترولية القائمة وكذلك إحداث لجنة للضبط الآلي لأسعار الكهرباء والغاز.

وتتوقع الحكومة توفير أكثر من مليار دينار خلال العام الحالي من خلال التعديل الآلي لأسعار المحروقات، كما تخطط لتوفير 204 ملايين دينار من زيادة تعرفة الكهرباء ذات الجهد العالي والمتوسط المزودة للمصانع والشركات، بالإضافة إلى 212 مليون دينار من تعديل تعرفة الكهرباء للاستهلاك المنزلي، وفق وثيقة الخطة الاقتصادية.

> مفاوضات حكومية للاقتراض من صندوق النقد الدولي

ويسيطر الترقب على الجميع بفعل الزيادات المتوقعة، بينما تشهد البلاد اضطرابات بفعل الغلاء والتوترات الآزمة. وقال مسعود بالعربي، الذي يعمل وكيلاً لمحطة لبيع الوقود في تونس العاصمة، إنّ المهنيين في وضع ترقب لقرار التعديلات الجديدة في الأسعار، مرجحاً ألا يتجاوز ذلك نهاية يناير/ كانون الثاني الجاري. وأضاف لـ«العربي الجديد» أنّ آخر تعديل في أسعار المحروقات يعود إلى مارس/ آذار 2021، معتبراً أنّ سياسة التثبيت التي اعتمدت عليها السلطات لن تستمر طويلاً، إذ من المتوقع أن تشهد الأسعار زيادات متتالية خلال الأشهر المقبلة.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة، فضل عدم الكشف عن اسمه، إنّ «لجنة التعديل الآلي لأسعار الوقود في انتظار إذن انعقادها»، مضيفاً: «هذا القرار يتخذ على مستوى رئاسة الحكومة وهو قرار سياسي بحت».

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أشار المدير العام للمحروقات في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، رشيد بن دالي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أنّه بات ضرورياً تعديل أسعار المحروقات، نظراً لارتفاع أسعار النفط عالمياً فوق 85 دولاراً للبرميل، لافتاً إلى أنّ صندوق الدعم لا يمكن أن يتحمل هذه الزيادة.

وتعهدت حكومة نجلاء بودن، خلال مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادي، بإلغاء جزء من الدعم لأسعار الوقود هذا العام. وقالت وزيرة الطاقة نائلة القنجي، في تصريحات إعلامية، خلال عرض قانون الموازنة للعام الحالي نهاية الشهر الماضي، إنّ «أسعار النفط مستمرة في الارتفاع اليوم، وتغير سعر النفط في الميزانية من 40 دولاراً إلى 80 دولاراً للبرميل». وتابعت: «لذلك يجب أن يكون هناك تعديل في أسعار الوقود، ولو جزئياً».

والحكومة في تونس بحاجة إلى الإيرادات، خصوصاً أنّ اقتصادها تلقى ضربة قوية بفعل تداعيات جائحة فيروس كورونا إضافة إلى الأزمة السياسية التي عطلت الكثير من القرارات. وتقول الحكومة إنّها تتوقع اتفاقاً طال انتظاره بشأن حزمة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي في الربع الأول من العام الجاري. وفي 2021، في خضم الصراع السياسي بين الرئاسة والحكومة، والبرلمان، حثّ صندوق النقد تونس على وضع خطة إصلاح اقتصادي وتعزيز الحماية الاجتماعية للمواطنين المنهكين من آثار الجائحة وارتفاع البطالة إلى 18,5%.

محطة وقود في محافظة أريانة شمال العاصمة تونس (فرانس برس)

المغرب

ديون الأسر تهدد البقالات بالإفلاس

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

تهدد ديون الأسر صغار تجار السلع الغذائية الذين يمتلكون بقالات صغيرة أو ما يعرف بـ«مول الحانوت» في المغرب، والذين كان لهم دور في «إسعاف» الكثير من الأسر، عبر إمدادهم بالسلع مع تأجيل السداد بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا منذ مطلع العام 2020.

وتوفر البقالات في الأحياء الشعبية الزيت والسكر والدقيق والحليب، وتقدم للأسر الفقيرة تسهيلات في السداد من دون ضمان غير الثقة التي ينسجها أصحابها مع الأسر، التي تسدد عندما تتوفر لديها سيولة مالية. وزاد الاعتماد على البقالات خلال تداعيات الجائحة الصحية، التي أضرت بقطاعات اقتصادية عدة وأثرت على مداخيل الكثير من الأسر، بينما يؤكد عبد الحميد الباهي، رئيس الاتحاد الوطني لتجار المواد الغذائية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن العديد من تجار الجزئة للسلع الغذائية لم يستردوا الديون التي في ذمة الأسر تجاههم منذ انتشار الفيروس في الربع الأول من العام ما قبل الماضي. ويقول الباهي إن تجاراً صغاراً كانوا في الصفوف الأولى في فترة الحجر الصحي، وأمدوا أسراً باحتياجاتها، لكنهم اكتشفوا بعد ذلك أن رأس مالهم تآكل ويواجهون صعوبات مالية كبيرة.

وفي تصريحات صحافية أخيراً، لفت وزير الصناعة والتجارة رياض مزور إلى المشاكل التي يتعرض لها التاجر الصغير، منها أن إيراداته لم تتغير، حيث تأتي من «الكناش» أو «الدفتر» الذي يسجل فيه ما يوجد في ذمة الأسر تجاهه.

وأضاف الوزير أن بعض الأشخاص لا يقصدون التاجر الصغير إلا عندما يكونون قد استنفذوا إيراداتهم، حيث يتوجهون إليهم للحصول على تسهيلات في السداد.

> الكثير من تجار البقالات يواجهون صعوبات مالية كبيرة

وتشير بيانات وزارة الصناعة والتجارة إلى وجود حوالي 800 ألف نقطة بيع، 80% منها عبارة عن متاجر تقليدية، ناهيك عن 1000 من الأسواق التي تنعقد كل أسبوع، خاصة في الأرياف.

ووفق وزارة الصناعة والتجارة، يتجه التفكير نحو توفير التمويل للتاجر الصغير، الذي يضطر للاستمرار في فتح محله، وإن لم يحقق أرباحاً، حيث يراد دعمه من قبل الدولة بهدف توسيع نشاطه أو التخصص في فرع محدد للتجارة أو الانتقال إلى أماكن أخرى لا يتعرض فيها للمنافسة الشديدة.

وفي السياق، يؤكد رئيس الاتحاد الوطني لتجار المواد الغذائية أن هناك صعوبات إضافية تواجهها البقالات، تتمثل في انتشار المتاجر الكبرى العصرية، بالإضافة إلى قطاع التجارة غير الرسمي، الذي يمثله الباعة الجائلون الذين لا يتحملون أي تكاليف ذات صلة بالأجور أو الكهرباء أو الجباية أو إيجار المحلات.

ليبيا

فوضى في سوق السيارات

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

ليبيون يتجمعون حول سيارات فارهة في طرابلس (فرانس برس)

بدت سوق السيارات في ليبيا في حالة فوضى، بسبب المركبات المستعملة التي يجري استيرادها بكثافة، ما أزعج وكلاء العربات الجديدة، بينما تدخلت الحكومة لتنظيم السوق عبر قيود على الاستيراد، وهو ما لم يلق قبولاً لدى شرائح من المواطنين الذين أكدوا أن تراجع قدراتهم الشرائية هو ما يدفعهم نحو شراء السيارات المستعملة.

قال علي ماضي، الذي يعمل وكيلاً لأحد الطرازات الكورية الجنوبية، إنّ الإقبال على سيارات الوكلاء الجديدة ضعيف جداً ويقتصر على حالات فردية أو مؤسسات حكومية والبيع بالتقسيط، مشيراً إلى ضرورة تنظيم السوق خاصة ما يتعلق بالاستيراد. ولفت ماضي في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أنّ السيارات المستعملة تضعف الطلب على السيارات الجديدة، لا سيما في ظل فارق السعر الكبير، موضحاً أنّ سعر السيارات المستعملة في الغالب يبلغ نحو 17 ألف دينار، بما يعادل 3700 دولار، بينما سعر المركبة الجديدة من الوكيل يتجاوز 30 ألف دينار.

وأضحت معارض السيارات المستعملة حاضرة بشكل لافت في مختلف المناطق والطرقات العامة، وكلها وفق وسطاء غير مرخصين بالعمل، لافتين إلى أنّه لا يوجد معايير لتقييم سعر السيارات التي قد تختلف من مكان إلى آخر. ووفق سلام الوليدي، الذي يعمل في بيع السيارات المستعملة عبر مواقع التواصل، فإنّ هناك إقبالاً شديداً من المواطنين على هذه المركبات خلال الفترة الأخيرة بسبب عامل الأسعار.

وفي السياق، قال رشيد الزروق، الذي يعمل طبيب أسنان في طرابلس لـ«العربي الجديد»، إنّ خفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار مطلع العام الماضي، دفعه إلى شراء سيارة مستعملة تتناسب مع دخله، وهو ما ينطبق على حالات الكثير من المواطنين.

وفي سوق السيارات بمنطقة تاجوراء شرق طرابلس، أكد المواطن مسعود راشد، أن المواطن يبحث عن سيارة مستعملة لأن أنماط حياته تغيرت كثيراً مع تذبذب سعر الصرف، وبالتالي البحث عن وسيلة نقل تساعده على مكابدة الحياة.

لكن الإقبال على شراء السيارات المستعملة دفع أسعارها إلى الصعود، وفق عاملين في القطاع. وقال عز الدين التومي، الذي يعمل وسيطاً، إن أسعار السيارات المستعملة ارتفعت خلال الفترة الأخيرة بأكثر من 9%، بسبب تغير سعر الصرف وارتفاع تكاليف الشحن عالمياً.

وفي ظلّ الفوضى التي تشهدها السوق، قررت وزارة الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية أخيراً، عدم استيراد السيارات التي مضى على تصنيعها أكثر من 10 سنوات. ولا توجد بيانات دقيقة عن إجمالي عدد السيارات في ليبيا، فيما كانت بيانات صادرة عن الغرفة التجارية في 2010 قد أشارت إلى بلوغها مليون سيارة.

تحقيق

في تحركات غير مسبوقة، توسع الحكومة الأردنية رقعة البحث عن النفط والمعادن، لا سيما في جنوب البلاد، ليرى خبراء اقتصاد وجيولوجيا أنّ الحكومة الحالية تبدو جادة في هذا الملف الذي شهد تجاهلاً على مدار عقود، لا سيما في ظلّ الصعوبات الاقتصادية

ثروات الأردن

هرولة حكومية نحو الاستكشافات بعد التجاهل لعقود

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تبدي الحكومة الأردنية جدية غير مسبوقة للتنقيب عن النفط والثروات المعدنية، رغم أنّ الدراسات والاستكشافات التي أجرتها حكومات سابقة على مدى أكثر من 6 عقود، أثبتت عدم الجدوى الاقتصادية لاستخراج النفط والعديد من المعادن، وسط علامات استفهام حول الأسباب التي حرمت البلاد من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، رغم أنّ كافة البلدان المجاورة تزخر بها.

ويرى خبراء ومختصون في قطاع الطاقة أنّ الأردن وصل إلى مرحلة اقتصادية صعبة تفاقمت بسبب جائحة كورونا وتداعياتها اضطر بسببها لإعادة فتح ملف الاستكشافات النفطية والمعدنية مجدداً، لا سيما في ضوء توفر الشواهد التي تؤكد وفرة العديد من المعادن وكميات جيدة من النفط الخام والغاز.

وفي هذه الأثناء نشطت على مواقع التواصل دعوات للمواطنين، خصوصاً في محافظات الجنوب التي تشمل «العقبة ومعان والطفيلة والكرك»، لعدم بيع أراضيهم في ضوء تنامي الحديث عن قرب إقامة مشاريع كبرى واستكشافات للنفط والمعادن في تلك المناطق، فيما ارتفع الطلب من قبل سماسرة وشركات عقارية لشراء الأراضي في محافظات الجنوب، خصوصاً في الأجزاء الصحراوية منها.

ولا يستبعد مراقبون وجود رابط بين إعلان النوايا بين الأردن ومصر والاحتلال الإسرائيلي، في ما عرف بـ«المياه مقابل الكهرباء»، والذي يقوم على تزويد الأردن بحوالي 200 مليون متر مكعب من المياه سنوياً من الكيان الإسرائيلي مقابل إقامة محطة للطاقة الشمسية في الصحراء الأردنية لتزويد «الاحتلال» بالكهرباء.

وزير الطاقة والثروة المعدنية صالح الخرابشة قال أخيراً في تصريحات صحافية، إنّ الأردن بدأ بالتنقيب عن المعادن باهتمام بالغ لإجراء دراسات تجزم حتى الآن. وأضاف النسور أن العديد من المعادن ذات جدوى اقتصادية وأخرى بحاجة لإجراء دراسات شاملة لذلك، فمثلاً تتوفر خامات طبيعية للذهب في الجنوب وما زالت عمليات استخراجه تحت الانتظار، أما النحاس فهو موجود في محمية ضانا (جنوب) في منطقة تسمى بخربة النحاس ومنذ سنتين تم بدء العمل بدراسة جدوى اقتصادية للنحاس. وأكد النسور ضرورة العمل على استغلال الثروات المعدنية واستخراجها لإنعاش الوضع الاقتصادي، وتعزيز الموارد المحلية في ضوء ارتفاع عجز الموازنة العامة، بيد أن مشاريع التعدين تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وتحريك مختلف القطاعات.

> خامات الفوسفات تتواجد في قرابة 60% من مساحة الأردن

> احتياطي الصخر الزيتي يبلغ نحو 40 مليار طن

بدوره، قال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إنّ «الأردن يمتلك ثروات معدنية مهمة مثل الفوسفات، حيث تغطي نحو 60% من مساحة البلد، فضلا عن الصخر الزيتي باحتياطي يبلغ نحو 40 مليار طن، وهناك دراسات تتحدث عن النحاس والمنغنيز وامل الزجاج وامل البحر الميت واليورانيوم المقدر بحوالي 65 الف طن وغيرها».

وأضاف عايش أنّ «القضية الأساسية ليست في وجود الثروات المعدنية، وإنما بالجدوى الاقتصادية من استخراجها، بمعنى الكلفة النهائية للتعامل معها قبل استهلاكها أو تصديرها، ففي الأردن ترتفع الضرائب وكلف والطاقة وأستيراد التكنولوجيا المناسبة للتعامل مع هذه الثروات، بما يجعلها غير مجدية اقتصادياً وتصديرياً وحتى على مستوى الصناعات أو المنتجات المحلية».

وتابع: «كثيراً ما أضعنا الفرص السانحة للاستفادة من الثروات المعدنية، لأن أصحاب المصالح هم من يقررون كيفية الاستفادة منها، ما يحولها إلى قيمة سلبية من حيث العائد الاقتصادي والاجتماعي».

وأشار إلى أن هناك مازقاً يتمثل في التغير المناخي وضرورة الوصول إلى صفر كربون، وبالتالي فإنّ أي تعامل تقليدي مع هذه الثروات سيكون مكلفاً، وربما يؤثر على منح ومساعدات وحتى قروض سيحصل عليها الأردن من أجل الاستثمار في إنتاج هذه المعادن، كما أنّ السوق العالمي محكوم بشركات عالمية تفرض الأسعار ولن تسمح لوافدين جدد بالدخول إلى تلك الأسواق بسهولة.

وفرة في معدني اليورانيوم والذهب

ووفق الخبير في قطاع الطاقة هاشم عقل، فإنّ «البيانات الصادرة منذ سنوات طويلة عن سلطة المصادر الطبيعية تؤكد وفرة المعادن في الأراضي الأردنية مثل اليورانيوم والذهب والرمل الزجاجي والفوسفات والبوتاس وغيرها، لكن لا تعرف الأسباب الحقيقية لعدم الاستفادة منها واستخراجها حتى الآن».

وقال عقل إنّ سلطة المصادر الطبيعية الأردنية تشير إلى أن خامات الفوسفات تتواجد في قرابة 60% من مساحة الأردن، خصوصاً في حزام عرضه 300 كيلومتر ويمتد من الشمال إلى الجنوب، وتتركز معظم الاحتياطيات القابلة للاستخراج اقتصادياً في منطقة الشيدية في محافظة معان (جنوب).

وفي أواخر عام 2008، قدرت شركة مناجم الفوسفات الأردنية إجمالي الاحتياطيات من الخامات الحاملة للفوسفات بنحو 1,5 مليار طن، ويحتل الأردن المرتبة السادسة عالمياً، لناحية كمية الإنتاج، بسبعة ملايين طن في العام.

1,5

قدرت شركة مناجم الفوسفات الأردنية، في أواخر عام 2008، إجمالي الاحتياطيات من الخامات الحاملة لهذا المعدن بنحو 1,5 مليار طن، فيما يحتل الأردن المرتبة السادسة عالمياً لناحية كمية الإنتاج بسبعة ملايين طن في العام.

وبحسب عقل، فإنّ الأردن يمتلك وفق تقارير حكومية مصدراً كبيراً جداً من الطاقة، ويتمثل في الاحتياطي الضخم من الصخر الزيتي (يغطي 60% من مساحة الأردن)، لافتاً إلى أنّ أهم الحقول هو البرمول، إذ يظهر الخام بسماكة كبيرة. ويأمل الأردن بالاعتماد على هذا المصدر من الطاقة، رغم أنّ استخراجه مكلف.

وأضاف أنّ استخراج المعادن أيضاً مطلب أساسي لتطوير الاقتصاد، إذ يسهم بشكل واسع في إيجاد فرص عمل، مشيراً إلى أنّ من المعلوم أنّ كلّ فرصة عمل مباشرة في التعدين يترتب عليها عشر فرص عمل غير مباشرة، وكذلك زيادة الإيرادات ورفع نسبة النمو الاقتصادي وإيجاد مجمعات سكنية ومجتمع مدني في أماكن التعدين، وتوفير حاجة الصناعات المحلية من المواد الأولية.

الخطوط الملكية تطلب دعماً حكومياً

قال الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، سامر المجالي، إنّ الشركة ما زالت تنتظر دعماً حكومياً يمكّنها من تجاوز الخسائر التي تكبدتها بفعل تداعيات فيروس كورونا، مؤكداً أنّها لن تمتلك القدرة على المنافسة والنمو مستقبلاً، إن لم يتوافر دعم الحكومة التي تصل مساهمتها في الشركة إلى 85%. وأضاف المجالي، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) أمس السبت: «طلبنا دعماً مالياً حكومياً بقيمة 200 مليون دينار (280 مليون دولار) لنرفع من رأس المال»، معتبراً أنّ «الحكومة أمام مسؤولية دعم الملكية الأردنية كأداة استراتيجية للدولة الأردنية، تصل الأردن بالعالم». وكبّدت تداعيات جائحة كورونا الخطوط الأردنية 160 مليون دينار كخسائر في عام 2020، عدا عن خسائر متراكمة عام 2019 بنحو 80 مليوناً، ليصل إجمالي الخسائر إلى 240 مليون دينار، بحسب المجالي.

وحذر من أنّ الخسائر باتت تقترب من رأس المال، ما يستدعي تدخلاً حكومياً عاجلاً، لافتاً إلى أنّ «مسؤولية دعم الملكية الأردنية تقع أيضاً على عاتق الأردنيين، فالسفر من خلال الناقل الوطني يعني أنّ 90% من قيمة التذكرة ستُضخ في الاقتصاد الأردني».

شاحنات تنقل النفط من العراق إلى الأردن (Getty)